الا ان يجب ان يشهد بالمال في السرقة فيقول اخذ ولا يقول سرق الشهادة
على مراتب شهادة الزنا يعتبر فيها اربعة من الرجال ولا تقبل
شهادة النساء ومنها شهادة الحدود والقصاص تقبل فيها
شهادة رجلين ولا تقبل فيها شهادة النساء وملحق ذلك من
الحقوق يقبل منها شهادة رجلين او رجل وامرأتين سواء كان
الحق مالا او غير مال مثل النكاح والطلاق والوكالة والوصية
وتقبل في الولادة والبكارة والعيوب في النساء من موضع لا يطلع
عليه الرجال شهادة امرأة واحدة ولا بد في ذلك كله من العدالة
ولفظ الشهادة فان لم يذكر الشاهد لفظ الشهادة وقال اعلم
او اتيقن لم يقبل شهادته وقال ابو حنيفة رضي الله عنه تقضي
الحاكم على ظاهر عدالة المسلم الا في الحدود والقصاص فانه
يسأل عن الشهود فان طعن الخصم فيهم سأل عنهم وقال
ابو يوسف ومحمد رضي الله عنهما لا بد ان يسأل عنهم في السر
والعلانية وما يحتمله الشاهد على ضربين احدهما ثابت حكمه
بنفسه مثل البيع والاقرار والغصب والقتل وحكم الحاكم فيما

فاذا سمع ذلك الشاهد او رآه سمعه ان يشهد به وان لم يشهد
عليه ويقول اشهد انه بايع ولا يقول اشهد ذلك لانه ما يثبت حكمه
بنفسه مثل الشهادة على الشهادة فاذا سمع شاهد فرع شاهد بشيء
لم يجز ان يشهد على شهادته الا ان يشهده وكذلك لو سمع يشهد
الشاهد على شهادته لم يسعه السامع ان يشهد ولا يحل للشاهد
اذا رأى خطه ان يشهد الا ان يذكر الشهادة ولا يقبل شهادة الاعمى
ولا المملوك ولا المحدود في قذف وان تابوا ولا يقبل شهادة الوالد لولده
وولد ولده ولا شهادة الولد لابويه واجداده ولا يقبل احد
الزوجين للآخر ولا يقبل شهادة المولى لعبده ولا المكاتب ولا
شهادة الشريك لشريكه فيما هو من شركتهما ويقبل شهادة الرجل
لاخيه وعمه ولا يقبل شهادة المخنث ولا نائح ولا مغنية ولا مدمن
الشرب على اللهو ولا من يلعب بالطيور ولا من يغني للناس ولا من
يأتي بأمر من الكبائر التي يتعلق بها الحد ومن تدخل التهمة بفعله
وزاجر ولا من يكثر الزنا والمقامرة بالنرد والشطرنج ولا من يفعل
الا يفعله السخفة كالبول على الطريق ولا يقبل

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)